

معالجة التدفقات المالية غير المشروعة وهروب رأس المال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بقلم بول كوشران

ملخص:

شكّلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسطياً نسبة ١١,٢ في المئة من التدفقات المالية غير المشروعة على مستوى العالم في الفترة بين ٢٠٠٢ - ٢٠١١. وقد عانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا طويلاً من هروب رأس المال لأسباب عديدة منها: الاقتصادات القائمة على الموارد، والفساد، والحوكمة الضعيفة، والتأخر الاقتصادي، وغياب الاستقرار السياسي، والقطاع المالي الأقل نمواً. إنّ لهروب رأس المال، المشروع وغير المشروع، آثاراً ضارة على التنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقد زاد بشكل كبير خلال العقد الماضي. تحتاج معرفة أسباب هذه الزيادة في التدفقات غير المشروعة وآثارها على الاقتصادات إلى المزيد من البحث، كما ينبغي وضع سياسات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية للحدّ من هذه الظاهرة.

١. مقدمة:

يشبّه هروب رأس المال بـ «الفيل الموجود في غرفة»، عند مناقشة السياسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي والتنمية. ارتفعت التدفقات المالية غير المشروعة من منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا إلى حد كبير في العقد الماضي بنسبة بلغت ٣١ في المئة، أي ما يعادل ٣,٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي، ومع ذلك نادراً ما تُناقش هذه المسألة، ويعود ذلك جزئياً إلى غياب الأبحاث في أسباب ونتائج هروب رأس المال سواءً على المستوى الجزئي أو الكلي. وفي الوقت ذاته قللت وسائل الإعلام والتقييمات الأكاديمية من أهمية العوامل الاقتصادية التي ساهمت في الانتفاضات التي اجتاحت أجزاءً كبيرة في المنطقة منذ عام ٢٠١٠، فيما سمّي بالربيع العربي، رغم أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمتلك واحداً من أعلى معدلات البطالة وتعاني من نقص واضح في الفرص الاقتصادية. هذا الركود، مقترناً بواقع أنّ نصف سكان المنطقة تحت سنّ الثلاثين، يشكّل قنبلة موقوتة لصانعي السياسات تحتاج منهم أن يعالجوها. ومن بين الأسباب العديدة للقضايا أفة الذكر، تعدّد قضايا هروب رأس المال والتهرب الضريبي والتلاعب بالفواتير التجارية (وهي وسيلة لنقل الأموال بصورة غير مشروعة عبر الحدود) من الأسباب الرئيسية المساهمة في ذلك.

يتسبب هروب رأس المال، المشروع وغير المشروع منه، بآثار ضارة على التنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد ازداد بصورة كبيرة في العقد الماضي. تحتاج أسباب هذا الارتفاع في التدفقات المالية غير المشروعة، وكذلك تأثيرها على الاقتصادات، إلى إجراء أبحاث ووضع سياسات لها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للحدّ من هذه الظاهرة.

إنّ منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بحاجة للانخراط في الجهود الدولية الراهنة، مثل الجهود التي تقوم بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، للحدّ من التدفقات المالية غير المشروعة نظراً إلى أبعادها العالمية. يعدّ تقليص التدفق المالي إلى الخارج أمراً بالغ الأهمية لأن العديد من الاقتصادات العربية تترنح نتيجة غياب

ارتفعت التدفقات المالية غير المشروعة من منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا إلى حد كبير في العقد الماضي بنسبة بلغت ٣١ في المئة، أي ما يعادل ٣,٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

الاستقرار السياسي في المنطقة. فإذا تمكنت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الاحتفاظ بواحد في المئة فقط من النسبة البالغة ٣,٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي المفقودة في التدفقات المالية غير المشروعة، فسيكون لذلك تأثير إيجابي على ميزانيات الدول ورأس المال المتوفر للاستثمار.

٢. الآثار الضارة لهروب رؤوس الأموال:

يشمل هروب رؤوس الأموال كلاً من التدفقات المشروعة وغير المشروعة لرأس المال خارج البلد، إذ تغادر هذه الأموال البلاد لأسباب عديدة من ضمنها التهرب الضريبي وانخفاض قيمة أسعار الصرف ومخاطر مصادرة رأس المال والعائدات الأعلى على الاستثمار في أماكن أخرى وتنويع محافظ الادخار والمحافظ الاستثمارية وانعدام الثقة في القطاع المالي المحلي.

لقد ثبت أنّ لتدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج تأثيراً سلبياً على التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة عدم المساواة. هذا الانخفاض في رؤوس الأموال يترجم إلى نقص في الأموال المتاحة للدول لتستثمر في المشاريع الاستثمارية العامة، كما تعني كذلك أموالاً أقل للقطاع الخاص للاستثمار. علاوة على ذلك، فإنّ نقص الأموال المحليّة يغذي الحاجة إلى المساعدات الرسمية للتنمية والاستثمار الأجنبي المباشر. يمكن لهذا الاعتماد على رأس المال الخارجي أن يجعل الحكومات مدينة لدائنين أجانب، وأن يؤدي إلى الاعتماد المفرط على المساعدات الاقتصادية - «الاعتماد على المعونات» - كما سيجعلها خاضعة لقرارات سياسية-اقتصادية خارجية قد لا تكون في مصلحة المواطنين.

وعلى الرغم من الآثار السلبية ألفة الذكر لتدفق رؤوس الأموال الشرعي إلى الخارج، إلا أنه يمكن اعتبارها منطقيّة من منظور بحث المستثمرين عن عائدات أفضل للمخاطرة المالية وسعيهم للتنويع في المحافظ. ولكن في المقابل، تشكّل التدفقات المالية غير المشروعة مسألة وخيمة العواقب إذ أنها تشتمل على رأس مال مكتسب أو مُحوّل أو مستخدم بطرق غير قانونية، وذلك من خلال الفساد وغسيل الأموال والجريمة المنظمة ومشاريع أخرى غير قانونية، وبالتالي فإنّ التدفقات المالية غير المشروعة تحرم الحكومات من العائدات الضريبية التي هي في حاجة ماسة لها، وتتسبب كذلك في مشاكل اجتماعية واقتصادية مرتبطة بالنشاطات غير القانونية.

٣. حجم هروب رأس المال غير المشروع والجريمة المالية:

إنّ لهروب رأس المال والجريمة المالية والفساد والتهرب الضريبي آثاراً سلبية على البلدان في جميع أنحاء العالم، فوفقاً للدراسات الأخيرة، استنزفت الجريمة والفساد والتهرب الضريبي قرابة التريليون دولار من البلدان النامية في العام ٢٠١١ لوحده. وقد قدر أنّ التدفقات المالية غير المشروعة بلغت ٩,٥ تريليون دولار أمريكي بين ٢٠٠٢ و ٢٠١١، وذلك وفقاً لتقرير أصدرته منظمة النزاهة المالية العالمية عام ٢٠١٣.

يذكر تقرير النزاهة المالية العالمية أنّ «التدفقات المالية غير المشروعة تعدّ أكثر القضايا الاقتصادية المدمرة التي تؤثر على دول الجنوب»، وما يثير القلق أنّ هذه التدفقات تتزايد بنسبة ١٠ في المئة في السنة على مدى سنوات العقد الماضي.

وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات أن أكثر من ٢٠ تريليون دولار أمريكي يمتلكها أفراد وشركات من أصحاب الثروات الكبيرة في ملاذات خارج بلدانها في جميع أنحاء العالم، وذلك وفقاً لتقرير صادر

إنّ التدفقات المالية غير المشروعة تحرم الحكومات من العائدات الضريبية التي هي في حاجة ماسة لها، وتتسبب كذلك في مشاكل اجتماعية واقتصادية مرتبطة بالنشاطات غير القانونية.

عن شبكة العدالة الضريبية. وفي هذه الأثناء، تقدّر مجموعة العمل المالي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأموال المغسولة في كل سنة حول العالم بقيمة ١,٥ تريليون دولار أمريكي. معظم هذه التريلونات، قانونية كانت أو غير قانونية، قد مرّت أو جرى التعامل بها في القطاع المالي الغربي والملاذات الضريبية الخارجية، فمدينة لندن على سبيل المثال تشكل ١١ في المئة من الخدمات المصرفية في العالم. وكما يستفيد النظام المالي الغربي من التدفقات النقدية إليه، تستفيد منه الملاذات الضريبية. تكون هذه الملاذات الضريبية، أو «الجنان الضريبية»، في العادة مناطق سلطة مستقرة سياسياً، وتجذب الأعمال التجارية لتتمكّن الأفراد والكيانات من التحايل على قواعد وقوانين وأنظمة سلطات أخرى. وجدت منظمة النزاهة المالية العالمية أنّ المراكز المالية الخارجية شكّلت ٤٣,٩ في المئة من التدفقات غير المشروعة من آسيا، و٣٦ في المئة من الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، و٢٦,٨ في المئة من أفريقيا، و١٥,٨ في المئة من أوروبا، و١٠,٤ في المئة من النصف الغربي من الكرة الأرضية.

٤. هروب رأس المال من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

لطالما عانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من هروب رؤوس الأموال لأسباب عدّة مثل: الاقتصادات القائمة على الموارد والفساد وضعف الحوكمة والتأخر الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والقطاع المالي الأقل نمواً. لقد دُعم هروب رأس المال من خلال عولمة التمويل وسهولة تحويل رأس المال، بالإضافة إلى تعزيز التجارة الحرة ورفع الضوابط التنظيمية الاقتصادية دولياً في العقود الثلاثة الأخيرة، ولذلك يتطلب كبح جماح هروب رأس المال تعديلات في السياسات المالية العالمية. في الوقت الراهن، تتباعد المصالح الخاصة للشركات متعددة الجنسيات والقطاع المالي بشأن هذه المسألة عن مصالح الناس. تشكّل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على المستوى العالمي، نسبة ١١,٢ في المئة في المتوسط من مجموع التدفقات غير المشروعة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١. لقد ارتفعت هذه النسبة إلى حد كبير من ٣ في المئة فقط في ٢٠٠٢ إلى ذروة بلغت ١٨,٥ في المئة عام ٢٠٠٩، قبل أن تهبط إلى ١٢ في المئة عام ٢٠١١ وفقاً لمنظمة النزاهة المالية العالمية. في المقابل سجّلت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أسرع اتجاه في معدلات النمو في التدفقات غير المشروعة على صعيد العالم بنسبة ٣١,٥ في المئة. كما ارتفعت التدفقات المالية غير المشروعة أمام إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ١ في المئة عام ٢٠٠٢ إلى ٦,٨ في المئة في ٢٠٠٩، ثم إلى ٣,٩ في المئة في ٢٠١١ - بمعدّل ٣,٥ في المئة بين ٢٠٠٢ و ٢٠١١. تكون البلدان الغنية بالموارد أكثر عرضة لتحويلات رأس المال غير المسجلة، وفي الواقع تحتل الاقتصادات النفطية للمملكة العربية السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة وقطر مراتب بين الدول العشرين ذات المعدلات الأعلى للتدفقات المالية الدولية التي لم تخضع للتطبيع. ومن العوامل المؤثرة في ذلك، غياب التنوع الاقتصادي والسيولة من عائدات النفط على الصعيدين العام والخاص، وثمة عامل آخر يتمثل في تحكّم حلقة صغيرة من النخب في الثروة المعتمدة على النفط، لا سيما في البلدان التي تحكمها الأسر الحاكمة. كما تُعتبر تقلبات أسعار النفط عاملاً محتملاً نظراً إلى ازدياد تدفقات رأس المال إلى خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات الأخيرة مع تجاوز سعر برميل النفط حاجز ١٠٠ دولار أمريكي.

تشير التقديرات أن أكثر من ٢٠ تريليون دولار أمريكي يمتلكها أفراد وشركات من أصحاب الثروات الكبيرة في ملاذات خارج بلدانها في جميع أنحاء العالم

٥. المبادرات الحالية:

لا توجد إلا القليل من المبادرات الرسمية على المستوى العالمي للحد من التدفقات المالية غير المشروعة وهروب رأس المال، لكن ومنذ الأزمة المالية الأخيرة بدأت الحكومات بمعالجة التهرب الضريبي لتخفيض الديون الوطنية، ففي شهر تموز/يوليو ٢٠١٤، قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأميركية الخارجية (فاتكا) الذي يسعى إلى الحد من التهرب الضريبي من قبل المواطنين الأميركيين الذين يمتلكون حسابات خارج البلاد. بالإضافة إلى ذلك، فقد ضيّقت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الخناق على سويسرا كملاذٍ مصرفي وضريبي سرّي. في شهر أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٤ أطلقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خطة تقاسم ضريبي أقرتها ٤٤ دولة بما فيها جميع الدول الأعضاء في المنظمة (المملكة العربية السعودية أحد أعضائها) ودول مجموعة العشرين. تسعى هذه المبادرة إلى «القضاء على الازدواج غير الضريبي أو عدم التطابق الهجين (حيث تستخدم الشركة ترتيبات معاهدة معيّنة للتهرب من دفع الضرائب في نطاق سلطتين مختلفتين)، وذلك لعقد اتفاقيات ضريبية متعددة الأطراف لتبسيط القواعد الضريبية الدولية (خلافًا للنظام الحالي الذي يحتوي على أكثر من ٣٠٠٠ اتفاقية ثنائية)، وإنشاء معيار للشركات لرفع تقارير عن أنشطتها وأرباحها في كل واحد من نطاقات السلطات التي تعمل فيها.»

لن تؤدي هذه الخطوات، إذا ما أُحدثت وفُرضت، إلى كبح جماح الملاذات الضريبية في دول البحر الكاريبي وجيرسي وغيرنسي وحسب، بل في الولايات المتحدة وبريطانيا كذلك، واللذان تشكّلان أكبر الملاذات الضريبية في العالم. في حال نجاح مبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يمكن أن تؤدي إلى تداعيات إيجابية في جميع أنحاء العالم من خلال تعزيز الشفافية والحد من التهرب الضريبي وهروب رأس المال غير المشروع من الاقتصادات الأقل نمواً. ورغم أهمية المبادرات الخارجية، إلا أنه يتعين على البلدان تحسين السياسات المالية والضريبية الوطنية.

٦. معالجة هروب رأس المال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

عندما يتعلق الأمر بالحد من هروب رأس المال المشروع وغير المشروع، تتلقى هذه القضية اهتماماً ضئيلاً من قبل الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية على حد سواء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يعدّ الحد من هروب رأس المال ضرورياً لأنّ من شأنه أن يخفض الاعتماد على المساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى حلقة مفرغة من الديون وتسدّد الديون والمزيد من تدفقات رأس المال إلى الخارج. إنّ الحفاظ على رأس المال سيفتح الباب لإتاحة الأموال لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعدّ أساسية للاقتصادات القوية والمتنوعة. وبالطبع عندما يقل تدفق رأس المال إلى الخارج، ستزيد العائدات الضريبية المتاحة لمشاريع وخدمات البنية التحتية العامة، يضاف إلى ذلك أنّ تقليل التدفقات غير المشروعة إلى الخارج سيؤدي إلى فوائد اجتماعية واقتصادية أخرى مثل خفض نسبة الجرائم والفساد وغسيل الأموال والتهرب الضريبي.

تحتاج المؤسسات والمنظمات إلى المزيد من الدعم والتمويل لمعالجة أسباب هروب رأس المال، من خلال التوسع في البرامج الاقتصادية الحالية، ومن خلال إجراء المسوحات والأبحاث في ما يحتاجه المواطنون والاقتصادات من أجل الازدهار.

تشكّل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على المستوى العالمي، نسبة ١١,٢ في المئة في المتوسط من مجموع التدفقات غير المشروعة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١١

٧. تعديل السياسات:

إن أنظمة وإرشادات معالجة الجرائم المالية وغسيل الأموال موجودة فعلاً في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ أنّ معظم بلدان المنطقة أعضاء في الهيئة الإقليمية المسماة «مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلا أنّ تنفيذ هذه القوانين لا يزال ضعيفاً وثمة حاجة لمزيد من التعاون بين القطاعين العام والخاص للتقليل من الجرائم المالية غير المشروعة. ويضاف إلى ذلك أنّ المبادرات الرامية لتحسين النظام الضريبي في معظم دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا عشوائية على أفضل تقدير، ويعود ذلك في جزء كبير منه لضعف الشفافية والمساءلة والثقة في القطاع العام. أمّا على مستوى الضرائب والتجارة، فينبغي على الحكومات أن تنظر في إعادة هيكلة الرسوم الجمركية على الواردات وضرائب المبيعات الشاملة من أجل رفع التحصيل الضريبي من ناحية، والتقليل من التهرب الضريبي والتهريب والتلاعب بالفواتير التجارية. كما تحتاج احتكارات الاستيراد والاحتكارات التجارية بأيدي الفئات القليلة إلى معالجة، فعلى سبيل المثال أظهرت دراسة لمنظمة النزاهة المالية العالمية أنّ «المعدلات الأعلى للرسوم الجمركية تؤدي إلى تقليل الفواتير المفرطة للواردات من خلال رفع تكلفة نقل رأس المال خارج البلاد».

تساهم التباينات الكبيرة في معدلات الضرائب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التهرب الضريبي وبالتالي يجب أن تعالج القضية على مستوى متعدد الأطراف، وكذلك من خلال فرض وتنفيذ قوانين محلية صارمة.

سيكون من الصعب كذلك تنفيذ السياسات الأخرى الضرورية، إلا أنّها مهمة للاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل، إذ تحتاج دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على سبيل المثال، إلى «مساحة سياسات» أوسع لوضع سياسات قابلة للتطبيق على اقتصاداتهم فيما يتعلق بالتجارة الحرة، أيّ بالتحديد السياسات الحمائية وتنظيم الاستثمار الأجنبي وحقوق الملكية الفكرية. جميع هذه السياسات كانت الدول المتقدمة قد استخدمتها بداية لتتقدم في اقتصاداتها، ولكن في حالة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد فرضت هذه السياسات من الخارج دون الأخذ بعين الاعتبار السياقات المحلية الخاصة بكل دولة. إنّ تطبيق السياسات الاقتصادية الأنسب للمنطقة سيوفر حوافز أكبر لبقاء رأس المال في دول المنطقة.

ثمة حاجة إلى الإصلاح على مستوى العالم في الأنظمة المالية والتنظيمية، وكذلك في الهيئات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، وهذه ليست بالمهمة السهلة وتتطلب قدراً كبيراً من التنسيق على المستويات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية. ورغم الحاجة إلى مثل هذا الإصلاح على الصعيد الدولي، يجب القيام بالمزيد من الإصلاحات المحلية على المستويات السياسية والاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وللمضي قدماً، لا بدّ من إجراء المزيد من الأبحاث عن حجم هروب رؤوس الأموال على المستويين المحلي والإقليمي، وعن الخصائص الهيكلية والمؤسسية التي تؤثر على هروب رؤوس الأموال من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعن التدابير اللازمة لمراقبة التدفقات المالية غير الخاضعة للضرائب في المعاملات التجارية الدولية. عندها فقط يمكن أن تناقش السياسات الواجب تبنيها على المستويين القطري والإقليمي على نحو شامل.

ثمة حاجة إلى الإصلاح على مستوى العالم في الأنظمة المالية والتنظيمية، وكذلك في الهيئات الدولية

٨. خاتمة:

ينبغي معالجة التدفقات المالية غير المشروعة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعزيز الأموال المتاحة للتنمية الاقتصادية والاستثمار. إذا استمر النمط الراهن لهروب رأس المال غير المشروع المتزايد، سيؤثر ذلك سلباً على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسيتسبب في توسيع فجوة عدم المساواة. يجب أن تكون معالجة التدفقات المالية غير المشروعة والجرائم المالية والتهرب الضريبي في صلب أي إصلاح اقتصادي وسياسي في دول المنطقة، ولكن ذلك سيتطلب تجاوز المصالح الشخصية للنخب الإقليمية والعالمية. يمكن للجهود الدولية أن تعزز أية مبادرات للحد من التدفقات غير المشروعة، ولكن على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يكون لديها سياسات محددة كذلك.

نظراً إلى عدم الاستقرار السياسي الحالي في معظم أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا يبدو المشهد ودياً للقيام بتنسيق إقليمي فعال لمعالجة مسألة التدفقات المالية غير المشروعة، ولكن بما أن مستقبل المنطقة قيد النقاش، لا بد أن تكون قضايا هروب رأس المال والتهرب الضريبي وسوء التسعير التجاري جزءاً من أية قرارات خاصة بالسياسات. إن نجاح مبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بخصوص النظام الضريبي يقدم بارقة أمل لتحقيق تقدم على المستوى العالمي.

نبذة عن المؤلف:

بول كوشران

هو صحفي مستقل، يعمل من لبنان التي يعيش فيها منذ العام ٢٠٠٢، يكتب عن منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في عدة مطبوعات ومجلات وصحف متخصصة في قطاع الأعمال. نشرت أعمال السيد كوشران في أكثر من ٧٠ صحيفة ومجلة من بينها: رويترز، (موقع) نشرة غسيل الأموال (Money Laundering Bulletin)، صحيفة أكاونتينسي فيوتشرز (Accountancy Futures)، مجلة الجريمة التجارية الدولية (Commercial Crime International)، مجلة بتروليوم ريفيو (Petroleum Review). تلقى السيد كوشران تعليمه في بريطانيا وحصل على درجة الماجستير في الدراسات الشرق أوسطية من الجامعة الأمريكية في بيروت.

المراجع:

التدفقات المالية غير المشروعة من الدول النامية: 2002-2011، D. Kar و B. LeBlanc، منظمة النزاهة المالية العالمي، كانون الأول/ديسمبر 2013.
 المرجع السابق، صفحة ix
 المرجع السابق، صفحة 24
 المرجع السابق، صفحة 20

إذا استمر النمط الراهن
 لهروب رأس المال غير
 المشروع المتزايد، سيؤثر
 ذلك سلباً على اقتصادات
 منطقة الشرق الأوسط
 وشمال أفريقيا وسيتسبب
 في توسيع فجوة عدم
 المساواة.